



## أوجه التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي في الحد

### من الفساد المالي والإداري

اعداد المحاسب القانوني

وسام حسن أحمد زيني

كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين/ العراق

### المستخلص

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر الظواهر التي تؤثر على بناء اقتصاد البلد ويعد من الأمراض التي تهدد كيان الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى خدمة المجتمع ، ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع إجراءات تدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي في الحد منه .

وقد توصل البحث إلى ضعف وجود إجراءات وقائية من الفساد في الوحدات الخاضعة للرقابة والتدقيق وكذلك عدم وجود أدلة تدقيق لمعالجة حالات الفساد المالي والإداري، ويوصي البحث إلى (ان مكافحة الفساد مسؤولية الجميع ومسؤولية الدولة أيضا من خلال اجهزتها الرقابية والتدقيقية والافراد من خلال تجسيد قيم النزاهة والمبادئ التي تمنع حالات الفساد بكافة أشكاله وانواعه).

### Abstract

The financial and administrative corruption is one of the most dangerous phenomena that affect the building of the economy of the country and is one of the diseases that threaten the entity of economic units that seek to serve the community, and can not be eliminated only through the establishment of audit procedures by the internal auditor and external in

reducing it and the aim of the research to activate the role The internal and external auditor in the reduction of financial and administrative corruption 0 The research found that "fighting corruption is the responsibility of all and the responsibility of the State also through its regulatory and auditing bodies and individuals through the embodiment of the values of integrity and principles that prevent cases of corruption in all its forms and types.

## منهجية البحث

### مشكلة البحث

إن غياب الدور الفاعل والايجابي للمدقق الكفأ في العراق وعدم تطبيق اجراءات التدقيق وعدم وجود سلطة ملزمة لدى الجهات التدقيقية لفرض تطبيق القوانين والاجراءات والتعليمات كان سبباً في انتشار ظاهرة الفساد وصعوبة التصدي لهذه المشكلة.

### فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية (اعتماد اجراءات كافية من قبل المدقق الداخلي والخارجي للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري).

### اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث من خلال الدور الفعال للمدقق الداخلي والخارجي واجراءات التدقيق التي يمارسها كل منهم للحد من مشكلة الفساد المالي والاداري.

### اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

- ١- تفعيل دور المدقق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد المالي والاداري.
- ٢- التعرف على مفهوم الفساد المالي والاداري والوقوف على اسبابه وتأثيراته.
- ٣- اقتراح دليل ارشادي يسيير عليه المدقق في عمله.

## المقدمة

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر الظواهر التي تؤثر على بني اقتصاد البلد الذي يهدد كيان الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى خدمة المجتمع ، ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع استراتيجيات شاملة تشمل إجراءات وقائية وعلاجية تعزز دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن المخالفات المالية وكذلك تضافر الجهود من أجل تحديد وتشخيص مسببات الفساد المالي ومحاولة علاجه .

وان اي محاولة لمحاربة الفساد المالي والاداري مرتبطة بوضع آليات وأدوات رقابة وتدقيق مهمتها الإشراف والفحص والتدقيق والمراجعة، فحماية المال من العبث والاختلاس والسرقة ليس بالأمر السهل بل يتطلب جهود كبيرة عند وضع النظم المحاسبية التي تتميز بالرقابة المحاسبية الدقيقة التي لا يستطيع إي فاسد اختراقها.

ويعد التدقيق الداخلي والخارجي في مفهومه العام أداة لتبصير إدارة الوحدة الاقتصادية عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها وأهدافها وفقاً للصلاحيات المخولة .إذا تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً هاماً في توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص النشاطات المالية وتقييمها والتأكد من تزويد الأفراد بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق التدقيق الداخلي إضافة إلى أهمية وحدة التدقيق الداخلي التي تشكل أحد عناصر التحكم في الوحدة الاقتصادية ويعد البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية .

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على أسبابه وتأثيراته لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول 'خصص الفصل الأول لاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والخارجي وأوجه التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد المالي والاداري بينما يعرض الفصل الثاني اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والاداري في العراق ويبين الفصل الثالث اهم الاستنتاجات والتوصيات .

## الفصل الأول

### المبحث الاول

#### المفاهيم الاساسية في التدقيق

##### اولا: التطور التاريخي للتدقيق

ظهرت الحاجة للتدقيق كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش و التلاعب وقد زادت الحاجة إليها وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب كبر إجمام الشركات وتوسعها الجغرافي و زيادة التعقيد في العمليات و لا مركزية الإدارة و التغيرات التكنولوجية كما ساهم في الحاجة إلى هذه الوظيفة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي واعتماده أيضا على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل الأمر الذي حد من قدرته على دراسة جميع النواحي المالية والإدارية بالمنشأة وهذا ما دفع الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إفراد معيار خاص بالتدقيق يتعلق بمدى استفادة المدقق الخارجي من المدقق الداخلي كما ساهم في تطوير التدقيق الداخلي الفصائح المالية التي هزت عددا من الشركات في الغرب مثل اذرون في الولايات المتحدة الأمريكية . كما ساهم في ذلك التطور حدوث تركيز كبير على ظاهرة الغش والاحتيال والتلاعب

في الشركات سواء من أفراد الشركة ومخاطر الاحتيال الخارجي بسبب ثغرات رقابية حيث إشارات احد الدارسات إلى إن هنالك الكثير من الشركات الأمريكية تعرضت للاحتيال في الأعوام الأخيرة وإشارات دراسة أخرى إلى إن مهنة التدقيق سواء على صعيد التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي تواجه تحديا خطيرا نظرا لتفشي الفساد الإدارات العليا و عجز المدقق الخارجي عن اكتشاف تجاوزهم بل وتواطؤ بعضهم وقد أوصى تقرير في المملكة المتحدة بقيام الشركات البريطانية بإجراء مراجعه لحاجيتها لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي بشكل سنوي كما أوصى قانون (Oxley Sarbanes) الصادر عن الكونجرس الأمريكي في الولايات المتحدة على إنشاء وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي في المشروع تتبع لجنه التدقيق (المدلل، ٢٠٠٧، ٤١-٤٢)

##### ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

تؤكد القوانين والأنظمة المالية والمحاسبية على أهمية قيام الأجهزة التنفيذية بواجباتها الموكلة إليها بأدق وأعلى مستوى ممكن مما يسهل أعمال التدقيق الداخلي ويزيد من كفاءتها ولاشك إن وجود التدقيق الداخلي يدعو إلى الإثبات الدفتري

الفوري ومراجعة ما يثبت بالدفاتر أول بأول فيكون للتحقيق فاعلية أكيدة إلا أن هذا لا يتعارض مع حدود ومهمة المدقق الخارجي مطلقاً. (التميمي، ٢٠١٤: ٤).

لذا يمكن وصف التدقيق الداخلي بأنه ختمه وقائية للإدارة فهي تحمي أموال الوحدة الاقتصادية وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف من جهة، وهو خدمة إنشائية من جهة أخرى، لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة للوحدة الاقتصادية وتدخّل التحسينات على الطرق الإدارية والرقابية لتواكب التطورات الجارية.

١. **تعريف التدقيق الداخلي:** هنالك عدة تعريفات للتدقيق الداخلي وقد عرف بأنه مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل الوحدة الاقتصادية تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر الضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الأصول وأموال الوحدة الاقتصادية وفي التحقيق من التزام موظفي الوحدة الاقتصادية للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القسوى وعرف كذلك بالاتي:

أ- عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA): على أنه " نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية لتحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقويم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، التوجيه. (التميمي ، ٢٠١٤، ص ١٨٤).

ب- هو أداة رقابية فعالة تعد الأداة الأساسية في التحقق من صحة المعلومات المحاسبية المختلفة وإبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية للوحدة الاقتصادية تعكس صورة صادقة وعدلة عن نتائج العمليات خلال الفترة التي خضعت للتدقيق ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة (الوردات، ٢٠٠٩ : ص ٤٥)

ج- هي عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مبدأ التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق). (ذنيبات، ٢٠٠٩: ٥)

## ٢- أنواع التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي أنواع تتمثل بما يلي: (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٠٧: ٧)

أ- **التدقيق المالي:** ويقصد به الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

ب- **تدقيق الالتزام:** ويقصد به تدقيق الالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي حيث الغرض منه معرفة مدى التزام أقسام الوحدة بالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة للوحدة الاقتصادية

ج- **التدقيق التشغيلي:** وهو تحقيق شامل للوظائف المختلفة داخل الوحدة للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها وملائمتها عن طريق تحليل الهيكل التنظيمي وتقويم حجم كفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مقدار تحقيق أهداف الوحدة عن طريق هذه الوظائف، وعرف أيضا بأنه: (إجراءات منظمة التقييم فاعلية وكفاءة نشاط الوحدة الاقتصادية، وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج، وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات)، وإن هذا النوع من التدقيق الداخلي يقدم للإدارة عددا من الفوائد مثل زيادة الربحية وتخصيص الموارد بكفاءة عالية والتعرف على المشاكل في بداية مراحلها، ويشار إلى التدقيق التشغيلي بعدة مصطلحات بديلة أو مرادفة مثل التدقيق الإداري وتدقيق الداء والتدقيق الشامل والتدقيق الوظيفي وتدقيق البرامج .

د- **التدقيق الإداري:** ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية للوحدة الاقتصادية، للتأكد من أن الإدارة تدير بالوحدة الاقتصادية نحو تحقيق أقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة، والبعض يطلق عليه تدقيق الكفاءة الإداري، إذ يركز هذا النوع من التحقيق في مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد البشرية والاقتصادية وغيرها من الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة.

### ٣- أهداف التدقيق الداخلي

يمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي في مساعدة جميع أفراد الوحدة الاقتصادية على أدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة وذلك بتزويدهم بتحاليل موضوعية للبيانات وبتقرير صحيحة عن نشاط الوحدة بوجه عام ومن هذا نجد أن من صفات وظيفة التدقيق الداخلي هي صفة الشمول بحيث تختص بأي نشاط من أنشطة الوحدة وفي جميع النواحي الإدارية والتشغيلية والمحاسبية وقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المحققين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٨ في مقدمتها إن هدف التدقيق الرئيس هو مساعدة جميع أعضاء الوحدة على تأدية واجباتهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التحقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات

والتوصيات المشورة والمعلومات التي تهتم الأنشطة التي يتم تدقيقها. فضلا عن إن المحققين الداخليين يسعون بصفة أساس إلى تحقيق الأهداف الآتية: (التميمي، ٢٠١٢: ١٨٨)

أ- متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المرسومة وتقييمها وبعدها هذا الهدف من أهم الأهداف الملقاة على عاتق إدارة التدقيق الداخلي.

ب-التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:- ويقصد بدقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية، وتعطي صورة عادلة عن وضع الوحدة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة وبالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب، خدمة للإدارة العليا.

ج-منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت والتوصية بتصحيحها ومتابعة التصحيح والحد من حدوثها مستقبلا  
د-المحافظة على أموال الوحدة وممتلكاتها ومطابقتها مع ما مثبت في الدفاتر حيث تهدف إدارة التدقيق الداخلي إلى المحافظة على أصول الوحدة وممتلكاتها من السرقة أو الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام  
هـ-المشاركة في رفع كفاءة العاملين عن طريق التدريب حيث إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في الوحدة وبمختلف عملياتها فإنها الأقدر بين الأقسام على المساهمة الفعالة في عملية البرامج المختلفة لتدريب الموظفين بالتعاون مع إدارة الأفراد.

### ثالثاً: مفهوم التدقيق الخارجي

التدقيق يعد ظاهرة إنسانية متعلقة بالملكية إذ إن التحقيق من حسن أدارة الأموال والحفاظ عليها نزعة إنسانية أو ميل أنساني لأنه حريص على أمواله من فقدان أو سوء الاستعمال من قبل الآخرين.

إما المعنى العام للتدقيق هو (التحقيق من صحة مزاعم الآخرين عبر مجموعة من الإجراءات للوصول إلى الحكم على تلك المزاعم فقد تناول تعريف التدقيق الخارجي العديد من الكتاب المختصين ويمكن عرض بعض التعارف الأكثر شيوعاً وقبولاً فقد عرف التدقيق الخارجي بأنه فحص القوائم المالية والذي يشمل التقييم التحليلي للسجلات والإجراءات الخاصة بالرقابة المحاسبية مع تحليل انتقادي لأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة (نور، ١٩٨٧، ٩)

وعرف أيضاً بأنه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية ومستنداتها بواسطة شخص خارجي وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية (مجيد، ٢٠٠٨، ٨) وعرف المدقق الخارجي



بأنه شخص المؤهل علميا وعلميا لمراجعة الحسابات الوحدات الاقتصادية من غير المواطنين أو المساهمين فيها ويتمتع باستقلاليه أو تامة ويكلف من قبل المساهمين أو من قبل الدولة ويقوم المدقق الخارجي بإبداء راية في مدى صدق القوائم المالية التي تنشرها الوحدة الاقتصادية و أنها تعبر بصدق وعدالة وتوصل هذا الرأي إلى الجهة التي تعاقدت معها ذلك فيجعل المدقق الخارجي مراجعه نظام الرقابة الداخلية والقيود والسجلات المحاسبية مراجعه انتقاديه قبل إبداء راية في صدق وعدالة القوائم المالية ( مطبع ، ٢٠٠٦ ، ٢٥ ) .

### اولا: أهداف التدقيق الخارجي

١. أهداف تقليدية تتمثل بالآتي: (القاضي، آخرون ، ١٩٩٩ ، ١٠ )

- أ- إبداء رأي فني محايد استنادا إلى أدله وبراهين عن عدالة القوائم المالية .
- ب- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش .
- ج- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء بواسطة التأكيد من وجود رقابة داخلية جيدة .
- د- مساعده الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .
- هـ- مساعده الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي .
- و- مساعده الجهات الحكومية في تخطيط الاقتصاد الوطني .

٢. اهداف الحديثة وتتمثل بالآتي: (عبد الله ، ١٦ ، ٢٠٠٤ )

- أ- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة .
- ب- مراقبه الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها .
- ج- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي الوحدة الاقتصادية .

### ثانيا: انواع التدقيق الخارجي

١. من حيث نطاق عملية التدقيق

أ- التدقيق الكامل

وهو التدقيق الذي يخول المدقق نطاقا غير محدد للعمل الذي يؤديه ويتطلب هذا النوع من التدقيق من المدقق تقديم رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ككل .

**ب- التدقيق الجزئي**

وهو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كأن يقتصر عمل المدقق على تدقيق بعض العمليات دون غيرها ويكون رأي المدقق فقط في حدود المجال الذي حدد له وليس في القوائم المالية (المطارنة ، ٢٠٠٦ ، ٣٠) .

٢. من حيث توقيت عمل التدقيقي (الذنيبات، ٢٠٠٩ ، ٣٥)

**أ- التدقيق المستمر**

هو التدقيق الذي يتم خلال السنة وآخر السنة وهنا يقوم المدقق بإجراءات التدقيق المختلفة ضمن خطة وبرنامج تفصيلي.

**ب- التدقيق النهائي**

هو التدقيق الذي يتم في نهاية السنة المالية ولذلك يسمى تدقيق الميزانية وهنا لا يتطلب حضور المدقق مرات متعددة في السنة .

٣. من حيث درجة الإلزام

**أ- التدقيق الإلزامي**

يعني وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق ونجد ذلك واضحا في العراق قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ الفصل الثاني مده (١٣٣) وأحيانا يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق القانوني.

**ب- التدقيق الاختياري**

على رغبة أصحاب الوحدات وهو القيام بعملية التدقيق دون وجود نص ملزم بذلك وهذه تتوقف الاقتصادية أو الإدارة

(عثمان، ١٩٩٩ ، ١٨-١٩)

## المبحث الثاني

### الفساد الاداري والمالي

#### أولاً: الفساد الاداري والمالي

يعد الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية تشمل مختلف البلدان حيث لا يوجد مجتمع خال تماماً من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات لكن الاختلاف هو في مستوى الفساد مجتمع لآخر . فالفساد هو جزء من الطبيعة البشرية مجذور الخير والشر موجود في الإنسان وقد يتغلب نوازع الخير في البعض فيما يتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر ولا بد من القول بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل إنها موجودة منذ وجود الإنسان لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وفي ظل الصراعات التي تحصل في المجتمعات . ويمكن تعريف الفساد على أنه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والعمولة والابتزاز وبمعنى آخر هو استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة او عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية لو افشاء معلومات عن تلك العقود وغيرها من الممارسات . ( العليان ، ٢٠١٢ : ١ )

اما التعريف الاصطلاحي في الفساد حسب رأي شكو لنكوف في نطاقه العريض على انه إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة الى شخص ما بهدف تحقيق مكاسب شخصية (شكو لنكوف، ٢٠٠٥: ٨) .

يمكن تعريف الفساد الإداري :- هو النشاطات التي تتم داخل جهاز اداري حكومي التي تؤدي فعلا الى حرق ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح الهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة ومستمرة ام لا وسواء كان ذلك بأسلوب فردي ام جماعي منظم . (عبد الباقي، ١٩٩٠ : ٨٧)

#### ثانياً: أشكال ومظاهر الفساد الاداري

تتجلى اشكال ومظاهر الفساد الإداري بالآتي

١. الأخطاء العمدية : هي تلك الأخطاء التي ترتكب عن قصد او تصميم سابق بقصد الغش والأختلاس او لتغطية غش او اختلاس او بقصد إخفاء حقيقة الوحدة الاقتصادية عن طريق التلاعب بالبيانات المتضمنة في القوائم المالية والحسابات الختامية وهذا النوع من الأخطاء يسمى غشاً (عبدالله، ٢٠٠٨: ٢٧) .

٢. الرشوة: عرفت الرشوة بقانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ في المادة ٣٠٧ بأنها كل موظف أو مكلف بخدمة عامة قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو وعد بشيء من ذلك لإدعاء عمل من أعمال وظيفة أو الامتناع عنه أو الإخلال بالوظيفة العامة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالحبس أو الغرامة معا وعلى وفق استراتيجية مكافحة الفساد (wypa) يمكن أن تعرف في طلب أي شيء ذي قيمة لأجل التأثير في شخص لتأدية أو الامتناع عن تأدية والإنجاز واجبه. (القيس، ٢٠٠٧، ٣٣)

٣. التلاعب: التلاعب في الحسابات فالقصد منه اظهار الوضع المالي في الميزانية العمومية على غير حقيقة واطهار نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية على غير حقيقتها أو كليهما (توفيق، ١٩٨٨، ٧)

٤. التزوير: هو ارتكاب خطأ متعمد طريق تحريف البيانات والأرقام أو التواريخ أو المصطلحات (هرمز، ١٩٩٣: ٣)

٥. غسيل الأموال: هو قبول ودائع الأموال المستمدة من عمل غير مشروع أو إجرامي وذلك بأخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليها أو مساعدة أي شخص يعد فاعلا أو شريكا في ذلك العمل على الأفلات من النتائج القانونية. (الموسوي، ٢٠٠٧، ٣٣)

### ثالثا: أنواع الفساد

من خلال مجموعة من التعاريف المختلفة للفساد نجد أن الفساد له عدد من الأنواع والمسميات والتصنيفات إذ يساعد تصنيف الفساد الى اكتشاف الحلول المناسبة لمعالجة والحد من أثاره المختلفة ويمكن أجمال بعض من تصنيفات الفساد.

١. الفساد الصغير: هو السلوك الذي يمارسه موظفو الخدمة العامة بتقاضيه مبلغ جانبي من خلال رشاي صغيرة من الجمهور لتسجيل معاملاتهم. ومنجبهه أخرى لأعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم.
٢. الفساد الكبير: هو الفساد الذي ينفذ الى أعلى المستويات الحكومية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بحكم جيد أذ يمثل هذا النوع أشكالا من التورط لعناصر السلطة من خلال سرقة أو تهريب مبالغ ضخمة من العملة أو القبول باتفاقيات مع أطراف أخرى من الخارج، وتعتبر الصفقات الكبرى في العالم المقاولات أو تجارة السلاح أو الحصول على توكيلات تجارية أو التعاقد على شراء منتجات غير مطابقة للمواصفات ويصعب تشخيص هذا النوع طالما هناك قطاعات من المجتمع يمكن أن تحقق مكاسب أنيه أو عندما يدعي بأن مردودات مستقبلية قد لا تترى أثارها. (مزاحم، ٢٠٠٩: ١٢).

٣. **الفساد العرضي:** هو السلوك الذي يمارسه موظفوا الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود. إذ ان القاعدة العامة هي ممارسة السلوك الصادق والتعامل النزيه فيإدارة الخدمة وبالتالي يعد الفساد هنا حالة عرضية زائلة . (الخاقاني ، مصدر سابق ، ٢٠٠٨ : ١٤) ويتسم هذا الفساد بالرشوة الصغيرة التي يمارسها صغار الموظفين او افراد انتهازيون او فئات صغيرة وقد يكون هذا الفساد مكلفا إلى حد ما إلا أنه يمكن التحكم من خلال الإرادة السياسية القوية لإنهاء هذا الفساد. (الذهبي، ٢٠٠٧: ٩٨)

٤. **الفساد المنظم :** هو فساد منظم يمارس على مستوى كبار الموظفين وكثير ما يدر هذا النوع من الفساد وفيرا ويكون عادة موضوع فضائح عامة ويختفي بأختفاء من يمارسه. (مصدر سابق، ٢٠٠٧: ٩٨) .

٥-**الفساد المؤسسي:** إذا كانت مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة هشة وغير مؤطرة بسلوكيات أخلاقية جيدة ومسؤولة فأن المسؤولين فيها يمكن أن يمارسوا مختلف اشكال الفساد من نهب وسلب ولصوصية. (الغالبي، ٢٠٠٥: ٣٠)

### المبحث الثالث

#### العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي للحد من الفساد المالي والاداري

اولا: الاختلاف بين عمل المدقق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد

برغم من أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية فان الاختلاف بينهما واضح ويمكن تخليصه في الجدول التالي:

١	درجة الاستقلالية	أن المدقق الداخلي لا يعدو كونه موظفا في المشروع الخاضع للتدقيق بالتبعية لأدارته	ان استقلال المدقق الخارجي هو اهم صفاته المهنية وإحدى المعايير العامة الواجب توفيرها فيه
٢	الفئات المخدومة	يهتم المدقق باحتياجات الإدارة ورغباتها	يخدم المدقق الخارجي احتياجات عدة جهات منها الإدارة والجمهور المساهمين وفئات الشعب المختلفة واجهزة الدولة

المتخصصة وغيرها.			
تطورت عملية التدقيق الخارجي كي تكون من تفصيلية الى اختباره تقوم على اسلوب العينة الإحصائية وذلك لعدة عوامل منها ضيق الوقت وكثرة الجهد وضخامة الكلفة	المدقق الداخلي يعمل باستمرار طول العام لدى المشروع ولديه وقت ما يكفي لأجراء فحص تفصيلي موسع للعمليات	نطاق العمل	٣
أن المدقق الخارجي يهدف إلى الخروج برأي فني محايد مستقل عن مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة الأعمال والمركز المالي وتسفيد منه عدة طوائف عدا ادارة المشروع اي أن عمل المدقق الخارجي ينحصر في نطاق المحاسبة والقوائم المالية	المدقق الداخلي يخدم ادارته المشروع بصفه إرئيسه ولذلك يواجه اهتمامه إلى التدقيق في النظم المستعملة والسياسات المرسومة بقصد التأكد من تنفيذها واكتشاف اي انحراف وتعديله اي ان عمله يتعدى نطاق المحاسبة والقوائم المالية إلى جميع نشاطات الشركة	طبيعة العمل	٤
يهدف المدقق من وراء الرقابة الداخلية الى تقرير نظافة عملية التدقيق وحجم العينات وكميه الاختبارات اللازمة طبقا لذلك	يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم انظمه الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها واحكامها	النظرة إلى الرقابة الداخلية	٥

شكل (١) من عمل الباحث مأخوذ من المصدر (القيسي، ٢٠١٩، ١١٩: ١٢٠)

### ثانيا: أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

يدخل نظام التدقيق الداخلي الذي تمارسه الإدارة من خلال موظفيها ضمن نظام المدقق الخارجي، الأمر الذي يتطلب تنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين، بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين حيث أن من مهام المدققين الخارجيين تدقيق مدى فعالية نظام التدقيق الداخلي وهناك العديد من الأسباب التي تجعل التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي امرا مهم وضروري منها ما يلي (المدهون، ٢٠٠٩، ٥٤ - ٥٥ - ٥٦).

١. درجة استقرارية التي يتمتع بها الطرفين حيث أن عدم توفر استقلال الكامل للمدقق الداخلي يجعل من الضرورة وجود مدقق خارجي لما يتمتع به من استقلاليه كامله .

٢. حاجة المدقق الداخلي الى عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية التي يقوم بها المدقق الداخلي لتحديد نطاق فحصه ومراجعتة.

٣. وجود المدقق الداخلي كموظف داخل المنشأة طول الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطي الفرصة للقيام بإجراءات التدقيق التحليلية والتفصيلية والشاملة، بينما المدقق الخارجي عادة ما يقوم بتدقيق الاختباري وليس الشامل، والتي يمكنه من خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على مدار عام. وقد ذكر العديد من اوجه المساعدة التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي :

أ- يرفع المدقق الداخلي التقارير الى ادارة المنشأة سواء كانت ماليه او انتقادية او مصححه والإجراءات المتبعة وتعتبر مصدر مفيد للمدقق الخارجي في تكوين فكره سليمه عن مدى قوهنظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية التدقيق الخارجي في تحسين وضبط تلك النظم.

ب- يقدم المدقق الداخلي الايضاحات الكاملة للمدقق الخارجي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعملياتالمنشأة واساليب العمل والاجراءات المتبعة.

ج- يساعد المدقق الداخلي في عملية الجرد خصوصا في المنشأة ذات الفروع ، التي لا يستطيع المدقق الخارجي زياره جميع فروعها او اجراء عملية الجرد فيها في وقت واحد لذلك فانه يعتمد في ذلك على دقة اعمال ادارة التدقيق الداخلي التي تقوم بهذه المهمة كما يستفيد المدقق الداخلي من علاقته مع المدقق الخارجي عن طريق المناقشات والتشاور

المنتظم الذي يساعده على فهم اوضح وافضل للتدقيق ومتطلباته حيث يستفيد من خبرة المدقق الداخلي لتعامله مع العديد من القضايا المالية والتدقيق المتنوعة نظرا لتنوع وتعدد عملائه كما يستفيد منه عند اعداد خطته ومناقشة نتائج اعماله وتجنب تكرار العمل الذي يقوم به المدقق الداخلي .

### ثالثا: التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في الحد من ظاهره الفساد المالي والاداري

هناك علاقة وثيقة بين المدقق الخارجي والداخلي وتتمثل هذه العلاقة في اعتماد المدقق الخارجي على اجراءات المتخذة من قبل المدقق الداخلي وذلك للتشابه في نواحي عملهما فالمدقق الخارجي يفحص نظام الضبط الداخلي ككل أن المدقق الخارجي يتمكن من تقليص عمله الى الحد الادنى الذي يساعده في ابداء راية حول الوضع المالي حيث على الرغم من الاختلاف بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فان مجال التعاون بينهم واسع فليس من شك في أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يزيد من اعتماد المدقق الخارجي الاعتماد على ايضاحات المدقق الداخلي لما له من خبره شامله في عمليات واجراءات الوحدة الاقتصادية ويستطيع اعتماد بعض الكشوفات و القوائم و التحليلات التي أعدها المدقق الخارجي فضلا عن اعتماده على دفع اعمال قسم التدقيق الداخلي بالنسبة لفحص عمليات الفروع التي لا يتمكن من زيارتها لكن رغم من هذا التعاون الوثيق فان وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي لن يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي محايد ومستقل والاتقان يهدفان إلى رفع الكفاية الإنتاجية ويمكن توضيح ذلك التعاون من خلال :- (عبد الله، مصدر سابق، ٢٤٩ - ٢٥٠)

- ١- وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل.
- ٢- يعتمد المدقق الخارجي على ايضاحات المدقق الداخلي.
- ٣- يعتمد المدقق الخارجي على كشوفات وقوائم وتسجيلات سبق وان عددها المدقق الداخلي فيكثر من الحالات.
- ٤- يقدم المدقق الداخلي للمدقق الخارجي الايضاحات عن الاستفسارات وذلك لما له من خبره في تدقيق العمليات السابقة وقد وجاء في المعيار الدولي رقم (١٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين أن يكون مجال التعاون بما يأتي:  
قيام المدقق الخارجي بدراسة الخطة المؤقتة لمراقبة الداخلية مع المدقق الداخلي في وقت مبكر قبل التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق:



أ- الاتفاق على مدى التغطية التدقيقية ومستويات الاختبار والطرق المقترحة لاختبار العينات وتوثيق العمل المنجز واجراءات الفحص واعداد التقارير .

ب- اطلاع المدقق الخارجي الذي قد يؤثر في عمل المدقق الخارجي وبالمثل يجب على المدقق الخارجي اعلام المدقق الداخلي بالأمور المهمة التي تؤثر في عمل المراقبة الداخلية.

ج- تزداد فعالية التنسيق مع التدقيق الداخلي اذ عقدت اجتماعات عده في مراحل مختلفة خلال الفترة .

## الفصل الثاني

### اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والاداري في العراق

#### المبحث الاول

#### اختصاصات وصلاحيات ديوان الرقابة المالية بمكافحة الفساد المالي والاداري

اولاً: اختصاصات ديوان الرقابة المالية (علاوي، ٢٠١٣)

١- فحص وتدقيق الإيرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطاً او جباية او انفاقاً وفحص الموجودات بكافة انواعها وذلك للتحقق من صحة تقويمها وتسجيلها في الدفاتر والسجلات النظامية والتأكد من وجودها وسلامة استخدامها .

٢- كما يختص ديوان الرقابة المالية بفحص المستندات والسجلات والدفاتر الحسابية فضلا عن قيامه بفحص الموازنات والحساب الختامي والبيانات المالية وذلك للتعرف على حقيقة المركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة .

٣- ان تتم اعمال الرقابة والتدقيق وفقاً للقواعد والاصول والمعايير الداخلية والدولية المعتمدة والطرق والوسائل المتعارف عليها .

٤- كما منح الديوان الاختصاص بأجراء التحقيق الاداري في المخالفات التي يتم اكتشافها من قبله في الجهات التي لا يوجد فيها مكاتب للمفتشين العموميين او في حالة تخلف المفتش العام في تلك الجهة عن انجاز التحقيق خلال فترة

(٩٠) يوماً من تأريخ اشعاره من قبل الديوان .

## ثانياً: صلاحيات ديوان الرقابة المالية

- ١- للديوان في سبيل القيام القيام بأختصاصاته وصلاحياته الحق في الاطلاع على كافة الوثائق والسجلات والمعاملات والاورام والقرارات ذات العلاقة بمهام الرقابة والتدقيق .
- ٢- خول صلاحية اجراء الجرد الميداني والاشراف عليه فضلاً عن سلطته في الحصول على جميع الاستفسارات والمعلومات المطلوبة لإداء مهامه وعلى المستويات الادارية والفنية المعنية الاجابة على تلك الاستفسارات والايضاحات .
- ٣- القيام بتدقيق البرامج السرية والنفقات المتعلقة بالإمن الوطني ولرئيس الديوان إنابة من يقوم عنه في إجراء التدقيق وإعداد التقارير المتعلقة به وتقديمها الى رئيس الديوان .
- ٤- كما منح صلاحية فحص المنح والإعانات والقروض والتسهيلات والامتيازات والاستثمارات والتحقق من انها موظفة للغرض الذي قدمت من اجله، بناءً على قرار من مجلس الرقابة المالية في الديوان .

## المبحث الثاني

## اختصاصات وصلاحيات هيئة النزاهة بمكافحة الفساد المالي والإداري

أولاً: اختصاصات هيئة النزاهة (علاوي، ٢٠١٣)

- ١- الاصل ان للقضاء ولاية عامة على جميع المنازعات الا أن المشرع يخرج في بعض الاحيان عن هذا الاصل فيمنح جهات اخرى سلطات قضائية وقد منح المشرع هيئة النزاهة الاختصاص في التحقيق في جرائم محددة اذ ان الهيئة اختصاصها محدد بنوع معين من الجرائم ويكون التحقيق في جرائم الفساد بواسطة احد محققي الهيئة تحت أشراف قاضي التحقيق المختص .
- ٢- اقتراح تشريعات تصمم للقضاء على الفساد ويعد من الاختصاصات المهمة التي منحت لهيئة النزاهة وذلك من خلال اقتراح تعديل او سن تشريعات جديدة تخص منع الفساد او مكافحته تقدم الى السلطة التشريعية (مجلس النواب) اما بواسطة رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء او بواسطة احدى اللجان البرلمانية المختصة .
- ٣- اصدار لوائح تنظيمية للكشف عن المصالح المالية، كما تختص الهيئة بإصدار لوائح تنظيمية ملزمة وفقاً لقواعد الكسب غير المشروع، تقتضي من كبار موظفي الدولة الكشف عن مصالحهم المالية كما ان القانون اعتبر كسباً غير مشروع كل زيادة في اموال المكلف أو زوجته أو اولاده مالم يثبت خلاف ذلك .

٤- إصدار لائحة السلوك وتعد من الاختصاصات الرئيسية لرئيس هيئة النزاهة إذ تقوم دائرة الوقاية في الهيئة بإعداد اللائحة وتعرض على رئيس الهيئة لإصدارها .

### ثانياً: صلاحيات هيئة النزاهة

١- منح الهيئة صلاحية استخدام وسائل التقدم العلمي وإستخدام الاجهزة الخاصة بإمورالتحري وجمع الادلة والتحقيق كما ألزمت رئيس الهيئة بتوفير تلك المستلزمات والوسائل من ميزانية الهيئة لكي يتم استخدامها في ميدان الكشف عن جرائم الفساد ومكافحتها .

٢- على جميع الدوائر والمؤسسات العامة تزويد الهيئة بالوثائق وجميع الاوليات المتعلقة بالقضية التي يجري التحري او التحقيق فيها كما ان المشرع ألزم تلك الدوائر بضرورة التعاون مع الهيئة وكوادرها لكي تتمكن من أداء مهامها في كشف ومحاربة الفساد .

٣- لمحقيقي الهيئة وتحت إشراف قاضي التحقيق صلاحية تكليف المتهم بالحضور والاستماع الى الشهود وندب الخبراء وذوي العلاقة إسوة بإقرانهم المحققين في المحاكم .

## الفصل الثالث

### الاستنتاجات والتوصيات

#### المبحث الاول

##### الاستنتاجات

١. قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي ويعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف حيث تقوم لجنة التدقيق بتوفير بيئة مناسبة وملائمة تمكن المدقق الخارجي والداخلي من تقدير المخاطر وتقييم اجراءات الرقابة واجراء الاختبارات المتعددة بالشكل المناسب وتناقش معهم نقاط الضعف في نظام الرقابة وفرص تحويلها الى نقاط قوة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية.

٢. تعيين غير المختصين في وظائف المحاسبة والتدقيق الداخلي في دوائر الدولة والقطاع العام على اساس المحسوية.

٣. عدم دعم جهات التدقيق الداخلي في ممارسة اعمالها مما يجعل المتلاعبين في المال العام في مأمن من العقاب.

٤. ضعف وجود اجراءات وقائية من الفساد في الوحدات الخاضعة للرقابة والتدقيق .

٥. عدم وجود ادله تدقيق لمعالجة حالات الفساد المالي والإداري .

#### المبحث الثاني

##### التوصيات

١- تفعيل دور الجهات المختصة في مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال توعية المجتمع بأهمية التعاون معها .

٢. الأجهزة الرقابية هي الأداة المتمكنة في الكشف عن جميع الانحرافات وحالات الفساد الاداري والمالي وذلك عندما تعمل بمعايير مهنية عالية ومتطورة.

٣. وضع تشريع خاص يعنى بنسبة الحوافز للمدققين الذين يكتشفون الاختلاسات المالية ليكون

لهم دافعا لبذل المزيد من الجهد.

٤. عدم تركيز الصلاحيات في يد جهات محددة كي لا يكون ذلك مشجعا لممارسة الفساد عندما

يمنح المدراء العاملون هذه الصلاحيات.

٥. ضرورة استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان وورش العمل والمقابلات الشخصية لتحديد المخاطر المحيطة

ونقاط الضعف والقوه.

٦. اشتراك المدققين الداخليين بدورات تدريبية في ديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين لتعزيز

وتتمية المهارات والقدرات المهنية وأساليب التعاون والتنسيق مع المدقق الخارجي.

٧- تفعيل دور الجهات المختصة في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال توعية المجتمع بأهمية التعاون معها

## المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١. التميمي 'هادي' مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة عمان- الاردن (٢٠٠٦) .
٢. سالم محمد عبود (ظاهرة الفساد الاداري والمالي) مدخل استراتيجي للمكافحة، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
٣. الغالبي 'ظاهر محسن' "المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال" دار وائل للنشر والتوزيع عمان -الاردن ٢٠٠٥
٤. عبد الله الرزاق محمد عثمان (اصول التدقيق والرقابة الداخلية كلية الإدارة والاقتصاد دار التعارف للمطبوعات، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
- ٥- عبد الله خالد امين (علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
٦. علي عبد القادر الذنبيات (تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية / نظرية وتطبيق)، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٩ .
٧. غسان فلاح المطارنة (تدقيق الحسابات المعاصر) الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن. ٢٠٠٩ .
٨. القاضي، حسين ودحود، حسين (اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ١٩٩٩.
٩. كريمة علي الجواهر (الرقابة الداخلية، جامعة المستنصرية، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٩٠.
- ١٠- نور احمد (مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية) الطبعة الأولى / بيروت ٢٠٠٩
١١. ياسر صادق، ابو عقاب مطيع، طارق سعيد (نظام المعلومات المحاسبية) الطبعة الأولى، عمان، وسط البلد .٢٠٠٧.

## ثالثاً: البحوث والدراسات

١٢. ايناس عبد الرحمن القيسي (إثر التدقيق الداخلي والخارجي في اكتشاف الفساد الاداري والمالي)، مجلة كلية التراث العربي، ٢٠١٩.
١٣. رعدة ابراهيم المدهون (العوامل المؤثرة في العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي في المصارف واثراها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي) دراسة تطبيقية، اطرحوه مقدمه لحصوله على شهادة الدكتوراة، الجامعة الإسلامية، غزة ، ٢٠٠٤.
١٤. سعاد عبد الفتاح محمد (الفساد الاداري والمالي مظاهره / سبل معالجته)، معهد الإدارة / الرصافة، قسم التقنيات المالية والمصرفية، ٢٠٠٧.
١٥. ضياء شمخي جبار الهاشمي (تقويم اليه التدقيق الداخلي لتحاسب مكلفي الضريبة الدخل في العراق) دبلوم عالي في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ٢٠٠٥
١٦. فيحاء عبدله يعقوب (التدقيق الداخلي ودوره في التحكم مؤسسي) (دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة) اطرحوه دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٥
١٧. لؤي عبد الحميد مجيد (الرضا الوظيفي ومدى تأثيره بأداء المدقق الخارجي) ، شهاده المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٨.
١٨. منهل مجيد احمد، اخرون (تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في الوحدات الخدمية دراسة نظريه تحليليه، مجله الإدارة والاقتصاد .
١٩. يوسف سعيد يوسف المدلل(دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الادارة المالية والادارية) (دراسة التطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية)، ٢٠٠٧